اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة

اعداد

د.نهلة حامد اسماعيل حامد

كلية رويال للعلوم والتكنولوجيا - كلية دفي للعلوم التطبيقية بالسودان

د.علوية حسن عبدالله عبدالقادر

كلية رويال للعلوم والتكنولوجيا - جامعة النيلين

Doi:10.33850/ajahs.2020.73622

الاستلام : ١٥ / ١ /٢٠٢٠ القبول : ٢٨ / ١ /٢٠٢٠

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة نمطاً جديداً من الاقتصاد قائماً على المعرفة بدأ مع بداية الألفية الجديدة في الدول المتقدمة والدول النامية الصاعدة على المستوى العالمي .هذا لايعني أن المعرفة لم تكن موجودة أو مستخدمة في النشاط الاقتصادي، وتمثلت مشكلة الدراسة هل اقتصاد المعرفة له اثر ايجابي مباشر على بناء قدرات المرأة اما اثر سلبي غير مباشر ؟ والجديد هو حجم تأثيره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان عموماً، وهو ما جاء نتيجة للخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة التي وضعتها تلك الدول لسد الفجوة المعرفية بينها منذ الربع الأخير من القرن الماضي. تركز هذه الدراسة على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة من خلال متابعة مؤشراته على المستويات كّلها التي أظهرت أنها لا تزال تستهلك و تستخدم المنتجات المعرفية بشكل كبير، مما يؤكد أنها بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب العلم والمعرفة، والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية. وامتلاك جانب العلم والمعرفة واستخدامها في النشاط الاقتصادي وبناء قدرات المراة من التوجهات الاستراتيجية التي تهدف إليها الدول بشكل عام، ومع التقدم التقني والمعلوماتي الذي شهدته العقود الأخيرة بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على المعرفة بالظهور مما يدعو للتساؤل عن توجه البلدان العربية نحوه ، ومدى استفادتها من تجارب الدول المتقدمة والنامية الصاعدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات اقتصاد المعرفة – بناء قدرات المرأة

Abstract:
This study addressed a new type of knowledge-based economy that started with the beginning of the new millennium in developed and emerging developing countries at the global level. This does not mean that knowledge was not present or used in economic activity, and the problem of study was whether the knowledge economy has a direct positive impact on building the capabilities of women, either an indirect negative effect?
The new is the magnitude of its impact on economic and social life and on the human lifestyle in general, which came as a result of integrated national plans with timelines and specific goals set by those countries to bridge the knowledge gap between them since the last quarter of the last century.This study focuses on the national trends and plans set by the Arab countries towards the knowledge economy by following its indicators at all levels that have shown that they are still consuming and using knowledge products in a large way, which confirms that they need to focus on the production of knowledge in order to be able to participate with humanity in the procession of science Knowledge, and the orientation of their economies towards a knowledge economy that can solve the problems they face in unemployment, poverty and low levels of development.And possessing the side of knowledge and knowledge and using it in economic activity and building the capabilities of women from the strategic directions that states aim in general, and with the technical and information progress that has taken place in recent decades, a new type of economy based on knowledge has begun to emerge, which calls into question the orientation of Arab countries towards it, and the extent of their benefit from Experiences of emerging and developing countries in this field.

key words: Knowledge Economy Trends: Building Women Capacity

المقدمة:

يرتبط اليوم تقدّم اقتصاديات الدول ورقيّها، بمؤشر أساسي ألا وهو مؤشر المعرفة او لابتكار، ومن المراحل المتقدمة التي يعتمد عليها الاقتصاد المعاصر او ما يعرف

بإقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، فالتطور العلمي وتطور منظومة الاتصالات تساعد على نشر الوعي والمعرفة وتسهل وتدلل الصعوبات لتحقيق النمو الاقتصادي .مرحلة الابتكار والمعرفة والتي تصنف بالمرحلة الثالثة حسب تقرير التنافسية العالمية لا يمكن ان تفرض على - او يصل اليها مجتمع - غير جاهز او تم اعداده مسبقا لهذه المرحلة .هناك ثلاثة مراحل رئيسية كمؤشر للتطور الاقتصادي بالإضافة إلى مرحلتين انتقاليتين، على اي اقتصاد يسعى لتحقيق نمو طبيعي وفعال؛ ان يمر بها دون الادعاء بحرقها او القفز عليها !وتقرير التنافسية العالمية يعتمد في تقييمه للدول وتصنيفها على عدة محاور اساسية منها المتطلبات الاساسية ومحسنات الكفاءة والبحث والتطوير بالإضافة الى مؤشرات فرعية اخرى.

مشكلة الدراسة:

يوفر التقدم التقني الهائل الذي تحقَّق على المستويات كّلها تشكيلة غير مسبوقة من المنتجات والخدمات المعرفية الناتجة عن الاقتصاد المعرفي التي يعبر مدى توافرها عن المستوى التنموي الذي حققته الدول،

هل اقتصاد المعرفة له اثر ايجابي مباشر على بناء قدرات المرأة اما اثر سلبي غير مباشر ؟

وهو ما جعل مجموعة من الدول العربية تتبوأ مستويات عالية من التنمية البشرية تمكنها من الانتقال باقتصاديتها إلى الاقتصاد الجديد . فهل استطاعت الدول العربية تحقيق ذلك ؟

أهمية الدارسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة إيجاد حل لمواجهة العوائق التي واجهت عملية التنمية في البلدان العربية، مما يتطلب نظرة جديدة في التوجهات الاقتصادية فيها، وذلك بالاعتماد على المعرفة في النشاط الاقتصادي، وجعلها هدفاً استراتيجياً تتطلع إليه المجتمعات العربية.

هدف الدراسة:

إن الهدف الذي تطمح إليه هذه الدراسة هو تعريف اقتصاد المعرفة من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه، ومن ثم تحديد إمكانية الدول العربية من التوجه نحوه لأنَّه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية.

فرضيات الدراسة:

تناولت الدراسة الفرضيات الآتية:

1/ إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد يختلف عن الأنماط الاقتصادية الأخرى.

2/ إن التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والخدمات في الدول العربية إلى اقتصاد يعتمد على القيمة المضافة قائم على المعرفة أمر ممكن.

منهجية الدراسة:
تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطئ الاستقرائي لتوقع قدرة اقتصادات تلك البلدان على التحول نحوه بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

نموذج الدراسة:

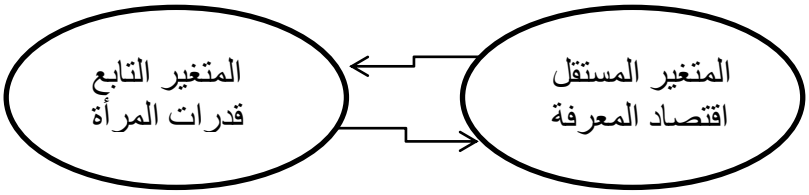

اعداد /الباحثان/ ٢٠١٩

الشكل رقم(١)

الدراسات السابقة:
١ - **بحث بعنوان " مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة"** ، نُشر في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية في عام 2002 بقلم بول .آ. ديفيد ودومينيك فوراي، اِستُعرِضت فيه الموضوعات الرئيسة المتصلة بتطور الاقتصاديات الجديدة القائمة على المعرفة، وقد قام المؤلفان بتسجيل ظهور هذه الاقتصاديات في المنظور التاريخي، وطرح إطارنظري يميزبين المعرفة والمعلومات بوصف الطبيعة الخاصة لمثل هذه الاقتصاديات، ووصل البحث إلى نتيجة مفادها أن نمو اقتصاد المعرفة يرتبط ارتباطاً أساسياً بتوافر الخبرات العلمية والفنية العالية، والاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات
٢ – **رسالة ماجستير بعنوان " المنهجية المثلى لتوظيف اقتصاد المعرفة في تحقيق النهضة التنموية في سورية "** للباحث حسام عيسى حمدان في عام 2009 ، تناول فيها البحث التطبيقات العملية لاقتصاد المعرفة وملامحه الأساسية في سورية، وقد وصل إلى نتيجة مفادها أن التطبيقات المعرفية في سورية ماتزال تجري في جزء من سلسلة القيمة في بعض الشركات، مع أن سورية تمتلك كثيراً من الخصائص، كالموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية، والنخب العلمية، والأطر القيادية، والطاقات البديلة
٣- **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"** مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ٢٠١٢ ،محمد أنس أبى الشماث" هدفت الدراسة الى تحديد امكانية الدول العربية من التوجه نحو الاقتصاد المعرفة لانه الخيار الاقتصادي للسير فى ركب التقدم العلمي والتنمية ومواجهة العوائق التى واجهت عملية التنمية فى البلدان العربية من خلال نظرة التوجهات الاقتصادية فيها وذلك بالاعتماد على المعرفة فى النشاط الاقتصادي وجعلها هدفاً استراتيجياً تتطلع اليه المجتمعات العربية ، وتوصلت الدراسة الى ان الدول العربية بحاجة للتركيز على انتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة

البشرية فى سير مواكب المعرفة والعلم والتوجه باقتصاديتها نحو اقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات تواجهها فى البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية وذلك بتوجيه جزء من الموارد المالية التى تمتكلها لذلك.

الاطار النظري

المبحث الاول: طبيعة ونشأة ومفهوم وتعريف اقتصاد المعرفة:-

المقدمة:

مع عالم يوصف بالتغير السريع والمستمر، بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على أسس جديدة بالتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وأصبح يشكل جزءاً فاعلاً في كل نشاط وعمل ووظيفة، يعطي مزيداً من الفاعلية، ويحقق توافقاً أكبر مع احتياجات الناس والمجتمع دعي باقتصاد المعرفة، ولعل استخدام كلمة المعرفة مترافقة مع كلمة الاقتصاد لا توحي بظهور مصطلح جديد غير مستخدم من قبل، مما يدفع لتحديد ماهية المعرفة ومفهومها.

طبيعة اقتصاد المعرفة

لقد أحدث اقتصاد المعرفة تغيرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية وخاصة يما يتعلق منها بتغيرات أدوات و وسائل وطرق الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية .فهو الاقتصاد الذي أصبحت أنشطته الرئيسية هي توليد المعارف وتقاسمها وتسييرها، و أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة تفاعل المنظمات الاقتصادية مع محيطها الداخلي والخارجي.

ماهية المعرفة:

سيتم التطرق إلى مفهوم المعرفة، خصائصها و أنواعها.

أولا :مفهوم المعرفة:

تعددت وتنوعت المفاهيم المرتبطة بالمعرفة، وسنحاول فيما يلي التركيز على أهمها:

عرفت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)المعرفة بأنها " :** مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة.[1]".

كما **تعرف المعرفة بأنها :**

منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمنظمة[2].

[1]/ فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007 ، ص ص8 -٩.

و تعرف **المعرفة كذلك بأنها** :
مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد وقدرة الفرد على تخزين تلك المعلومات إلى الحد الذي يمكنه الإفادة منها[1].
وعليه **المعرفة = المعلومة المختزنة + القدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.**
فالمعرفة تعني الإدراك والفهم والتعلم وترتبط بحالة ما، أو واقع أو جانب أو مشكلة معينة، واستنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتعلقة بها، لذلك فإن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل من البيانات التي تتيح الوصول إلى المعرفة ؛أي الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات التي ترتبط بقدرات الإنسان الآصلية والمكتسبة والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة، أو مجال معين، أو مشكلة معينة، فالمعرفة هي إدراك يتحقق بالح واس وهي أكثر من المعلومات ومرحلة أعلى منها، كما هو الحال في كون المعلومات أكثر من البيانات ومرحلة أعلى منها، ومن ثم فإن البيانات تتيح المعلومات وهذه الأخيرة تتيح المعرفة.
كما يشير مفهوم المعرفة إلى القدرة على التميز والتلاؤم، وأن الرصيد المعرفي الناتج من البحث العلمي
والمشروعات الابتكارية يتمثل في الكم المعلوم القابل للاستخدام في أي مجال من المجالات [2].
من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن :المعرفة هي مجموع البيانات والمعلومات المعالجة وهي كذلك مجموعة البحوث والدراسات، الخبرات، التكنولوجيا، نظم الإدارة، المناهج والمهارات التي يتمتع بها الأفراد والمنظمات.

خصائص المعرفة:

تتميز المعرفة بالعديد من السمات أهمها [3]:
-المعرفة سلعة غير مادية أي غير ملموسة.

---

[2]/ Thomas H Davenport, Laurence Prusak : **Working Knowledge, How Organisations Manage** ;What They Know,Harvard business school press, 2000, usa, p : 03.

[1]/ ربحي مصطفى عليان :إدارة المعرفة، الطبعة1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الآردن، 2008 ، ص٥.

[2]/ بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9 مارس 2004 ، ص.

٣/ فليح حسن خلف :مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

-المعرفة تتعرض للتغير المستمر أي أنها غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات.
-المعرفة هي نتاج العلم والتعلم، والخبرة.
-توصف المعرفة بأنها تراكمية وغير قابلة للنضوب بمعنى أنها تتجدد وتزداد وتتراكم؛ أي أنها لا تهتلك
باستعمالها.
-التوصل إلى معرفة معينة يمكن أن يؤدي إلى توليد معرفة جديدة تستند إلى المعرفة السابقة التيتمثل الآساس لتوليد المعرفة الجديدة.
-المعرفة كقدرة إدراكية يمكن أن تكون معرفة تفاعلية تتحقق عن طريق الحوار، وآلية من خلال آلية .استخدام التقنيات التي تتيح المعرفة بالاستناد إلى قواعد المعرفة الالكترونية والآلية.
ويمكن إضافة **الخصائص** التالية للمعرفة [1]:
-أن المعرفة لها القدرة على تخطي المسافات والحدود والإفلات من القيود الضريبية والجمركية خاصة
إذا كانت رقمية.
-أن المعرفة متواصلة البقاء أي غير منتهية لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر مما يعني إمكانية وجودها
بعدد لا نهائي من المرات دون الحاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد وبدون مقابل مالي، وكذلك لا يترتب على استفادة أحد منها منع الاخرين وبالتالي تعود عوائدها على أطراف المجتمع بصفة عامة.
أن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى مساهمة هذا المضمون في إيجاد
حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين، والمعرفة إذا اكتنزت ولم تستغل جيدا أصبحت قيمتها مساوية للصفر.
أنواع المعرفة :تتخذ المعرفة أشكالا متنوعة ومتعددة أهمها [2]:

1-المعرفة الضمنية :

وهي معرفة غير ظاهرة تكون متضمنة في أشخاص تتوفر لديهم هذه المعرفة، والتي تخزنها عقولهم، وما تحتويه هذه العقول من معارف وأفكار لا تنفصل عنهم، أي أنها مرتبطة ولصيقة بهم، ومن ثم لا يتاح نشرها أو نقلها بمعزل عن أصحابها، وقد لا يتم

[1]/ أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات والبحوث للدول النامية، القاهرة، 2006 ، ص.21 .
[2]/ خضر مصباح إسماعيل طيطي، إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول ، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الآردن، 2010 ص، 26

التعرف عليها أو استخدامها إلا عندما تنشأ الحاجة لذلك، وحتى أن المعرفة الضمنية هذه قد لا يمكن التعبير عنها في حالات معينة حيث أن الشخص يمكن أن يعرف أكثر مما يعبر عنه بخصوص موضوع أو مجال معين.

2-المعرفة الظاهرة :

وتتجسد بشكل مادي من خلال تجسيدها على الورق بشكل كتاب، أو تقرير أو بحث، أو دراسة، أو نشرة، أومن خلال تخزينها في جهاز الحاسوب أو غيره من أجهزة التوثيق والتخزين، وبذلك تكون هذه المعرفة قابلة للنشر والتخزين والانتقال والتوزيع، وبالتالي يمكن الاستفادة منها وتطبيق ما تفرزه من حلول للمشكلات ومعالجات للحالات الواقعية، وبالذات عندما لا يتم تحديد مدى هذه الاستفادة من خلال أنظمة الحماية التي تفرض عدم تحقق انتشا ر هذه المعرفة، وتحديد استخدامها بالجهة التي ولدتها أو حصلت عليها حصرا، وبذلك تكون المعرفة هذه المعرفة معلقة وغير مفتوحة من خلال حماية الآسرار الصناعية وحقوق الملكية، بما فيها حقوق الملكية الفكرية وحقوق الطباعة والنشر والتوزيع والآسرا رالصناعية والعلامات التجارية وغيرها.

3-المعرفة العلمية والمعرفة العملية:

تعني الآولى المعرفة الفكرية أو النظرية ويقصد بالثانية المعرفة التي لها صلة مباشرة بالتطبيق، وقد تكون معرفة علمية وعملية في آن واحد أي تجمع بين المعرفة في جانبها النظري وبين المعرفة في جانبيهاالتطبيقي.

4-المعرفة العامة والمعرفة المتخصصة :

المعرفة العامة هي المعرفة الشاملة لجوانب ومجالات عديدة، أما المعرفة المتخصصة هي المعرفة التي تركز على مجال أو جانب معين دون غيره أو مجالات وجوانب معينة محدودة.

5-المعرفة الفردية والمعرفة المؤسساتية:

ترتبط المعرفة الفردية وتتحقق بالفرد، أما المعرفة المؤسساتية فترتبط بالمؤسسة أو الجهة التي تتوفر لديها هذه المعرفة، وهو الآمر الذي يجعل من المعرفة أن تكون منظمة عندما تتولى مؤسسات تنظيم عملية توليدها، ويمكن أن تكون غير منظمة وتترك لتتحقق بشكل غير منظم وغير مؤسسي.

وبالتالي فإن المعرفة تتسع في أنواعها وترتبط بطبيعتها ولمن تتاح لهم إمكانية الحصول عليها، وبالغرض والمجال الذي تتصل به أو الذي تستخدم فيه .وعليه أصبحت الصناعات المبنية على المعرفة هي الصناعات الرائدة في اقتصاد اليوم وأصبحت تمثل محور الاقتصاد في الآربعين سنة الماضية وهذه الصناعات تعرف بأنها تلك التي تقوم بإنتاج وتوزيع المعرفة أكثر من ك ونها تقوم بإنتاج وتوزيع

المنتجات المادية الملموسة ولن يتحقق ذلك إ لا بإدارة هذه المعرفة إدارة سليمة تمكن الاستفادة منها.

نشأة اقتصاد المعرفة:

حولت ثورة المعلومات المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية، وأصبح الاستثمار في مجال المعلومات والتقنية أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية ويزيد من فرص العمل، حتى .أصبحت المعلوماتية والمعرفة بحق قاطرة التنمية للتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم[١] .

إن أول إشارة للمعرفة كمصطلح في تعابير علم الاقتصاد جاءت في بحث مكتوب من قبل فريدريك هايك

(Friedrick Hayek)،

(The Use of Knowledge in Society)، بعنوان"استخدام المعرفة فى المجتمع" 1945 فى عام

وقد حاولت الدراسة عد المعرفة سلعة .أما المحاولة الحقيقية لدراسة المعرفة ،في ما عد أنه كتاب مرجعي بعنوان إنتاج ،كسلعة فقد جاءت من قبل فرتز ماكلوب (Fritz Machlup)المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة (The Production and Distribution of Knowledge in the US)

للكاتب " (The Fundamental Theory of Knowledge) المعرفة" نظرية أسس وفى كتاب بعنوان

فيكوزلو خومالو **(**Bhekuzulu Khumalo**)** حلَّلَ فيه أن المعرفة هي في الأصل وعلى الغالب سلعة، حيث أدرك أنه لتحليل المعرفة كسلعة يجب أن تُحدد، ولذلك فقد حدد وحدة للمعرفة وأسماها" نول " **(**Knowl**)**

ومع تحديدها حاول قياس المعرفة، وأظهر أن النظريات التي حاولت قياس المعرفة في أواخر.التسعينيات من القرن الماضي كانت خاطئة لأنها اعتمدت على افتراضات خاطئة[1] .

وعليه يمكننا القول :إن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يرتكز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية، حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد، وإذا كانت النظريةا لاقتصادية في السابق تؤمن بأن العمل هو

---

[١]/ نظر عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي،المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سابق، ص16.

[١]/ www . answers.com

أساس القيمة فقد أصبح من الضروري صياغة نظرية .جديدة تعد المعرفة هي أساس للقيمة[2] .

مفهوم اقتصاد المعرفة:

بدأت اقتصاديات دول العالم تتجه نحو توجهات جديدة أُطلق عليها تسميات مختلفة مثل الاقتصاد الجديد ما بعد الصناعي، واقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والسبراني، والافتراضي، والاقتصاد الالكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد اللاملموسات، وأخيراً اقتصاد المعرفة الذي يعد نمطاً متطوراً عن الأنماط السابقة، وهوالاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً في خلق الثروة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقاً مما كانت في أشكال الاقتصاد السابقة،

فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصاد، إ ذ أصبحت تُشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية، وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه.

يشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي يرتكز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة . ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة منتجاً أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي أداة، وبشكل عام فإن اقتصاد المعرفة يشير إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعلومات وعن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار اقتصاد معولم ومتواصل، بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل والخبرات أساسية كالمصادر الاقتصادية الأخرى.

تعريف اقتصاد المعرفة:

من التعاريف التي حددت اقتصاد المعرفة بأنه" الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعّلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في .القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة [1]"يعطي هذا التعريف تعريفاً مختصراً لاقتصاد المعرفة دون أن يركز على ما يهدف إليه.

وهو" الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلّها من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث

[2]/ انظر ربحي مطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص187

[1]/ انظر ربحي مطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص187

العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة [2]" يبين هذا التعريف هدف اقتصاد المعرفة من خلال رؤية عامة عنه.

وإن اقتصاد المعرفة هو" الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية(عمال المعرفة) علمياً ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة .استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي [3].

يركزالتعريف الأخير على الأهمية النسبية التي تحتلها الأصول البشرية واللاملموسة في اقتصاد المعرفة التي تعد من عناصر الإنتاج الأساسية فيه، ومن ثم يعبر بشكل أدق عن اقتصاد المعرفة.

يركزالتعريف الأخير على الأهمية النسبية التي تحتلها الأصول البشرية واللاملموسة في اقتصاد المعرفة التي تعد من عناصر الإنتاج الأساسية فيه، ومن ثم يعبر بشكل أدق عن اقتصاد المعرفة.

مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنَّه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدلُّ على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، وتشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتها ونشرها ومخرجاتها وإدارتها، منها:

أ – نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.

ب – الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة (الصادرات المعرفية والواردات المعرفية).

بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.

ج - مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، حواسيب، شبكات ومنها الإنترنت) والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.

د – عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية.

ه – عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد.

---

[2]/ منى مؤتمن،دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي،رسالة المعلم،مج 43، ع1 ،عمان،الأردن، 2004 ،ص،١٢.

[3]/ عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي،المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سابق، ص27 .

و – نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عددالسكان؛

.ز – عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجيا [1].

أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً حياً ملموساً، وإن كان يبدو لبعضهم أنه مازال تحت التكوين والتشكل، وأصبح يتفوق على الاقتصادات الأخرى كّلها، وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة . حيث يمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة، ولذلك فإن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست عوامل .للإنتاج فحسب، وإنما هي أيضاً مصادر للثروة ودوافع للنمو الاقتصادي [2].

الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي:

نظرا للخصائص التي يتميز بها اقتصاد المعرفة والسابقة الذكر، وباعتبار اقتصاد المعرفة يرتبط بآخر التطورات العالمية في تكنولوجيا الاعلام والاتصال وارتكازه على عامل المعرفة كعنصر انتاج جديد، وبالتالي فهو يختلف عن أنماط الاقتصاد التقليدي كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (١) أوجه الاختلاف بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي[1]

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال المعرفي
الاعتماد على الجهد العضلي بدرجة أساسية	الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية
استقرار الآسواق في ظل منافسة تتحكم فيها غالبا البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الآسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة
الميكنة هي المحرك الرئيس ي للاقتصاد الصناعي	الرقمنة هي المحرك الرئيس ي للاقتصاد المعرفي
يهدف إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل	يهدف إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام القوى العاملة

[1]/ انظر نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسية، العدد3 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية .الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص38 .

[2]/ انظر عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي،المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سابق، ص 27

[1]/ علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، المملكة .العربية السعودية، 2009 ، ص ص6 .

اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام	اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة)بكثرة الاستخدام
خضوع القطاع الزراعي لقانون تناقص العوائد والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد مع الاستمرار في الاستخدام.	خضوع القطاع الزراعي لقانون تزايد العوائد مع الاستمرار في الاستخدام.
العلاقة بين الادارة والقوى العاملة تتسم بالاستقرار	العلاقة بين الادارة والقوى العاملة تتسم بعدم الاستقرار إذ ينفي مبدأ التوظيف مدى الحياة
العلاقة بين قطاعات الآعمال والدولة متكافئة، حيث تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية	العلاقة بين قطاعات الآعمال والدولة قائمة على التحالف والتعاون.
مقيد بزمان ومكان	غير مقيد بزمان أو مكان

المصدر :علي بن حسن يعن الله القرني

التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة:

لعل توجه الدول نحو امتلاك ناصية العلم والمعرفة ليس بالشيء الجديد، وإنما الجديد وضع الخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة .فقد بدأ السباق بين الدول لردم الفجوة المعرفية منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

فقد بدأت اليابان في عام 1971 بوضع خطة لتصور المجتمع الياباني بحلول عام 2000، قام بها وذلك بتكليف من وزارة الصناعة والتجارة ، (JCUDI) معهد تطوير استخدامات الحاسبات في اليابان الدولية، جاءت بعنوان" خطة لمجتمع معلوماتي – هدف وطني لعام" 2000 ، وقد حددت هذه الخطة أنه بحلول عام 2000 يجب أن يعتمد الاقتصاد الياباني على المنتجات المعلوماتية وليس على الصناعات التقليدية، وأن تُغذَّى الثروة الوطنية بصورة أساسية من قبل صناعات المعرفة التي تعتمد على قواعد المعلومات كوقود لها، ولتحقيق ذلك ووضِعت خطوط عريضة يسَترشد بها للدخول في القرن الحادي والعشرين، تهدف لإيجاد فيض من الإبداع الفكري الإنساني في المجتمع .وفي تايوان وضِعت خطة وطنية للمعلوماتية بعنوان "الخطة العشرية لصناعة المعلومات في تايوان، وذلك في عام 1980، ركزت على دور الدولة في التخطيط لمستقبل المعلوماتية في المجتمع حتى يتم خلق المناخ المناسب لنمو الصناعات المعلوماتية بما يضمن المحافظة على القدرة التنافسية العالية في الأسواق.

ونشرت بريطانيا خطتها الوطنية في عام 1982 ضمن وثيقة بعنوان " منهج لتقنية معلوماتية بهدف الرد على مشروع اليابان الطموح لإنتاج الجيل الخامس من " ALFAمتقدمة :تقرير لجنة الحاسبات الذي سيولد حتماً جهداً مقابلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يهدد صناعة المعلومات البريطانية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية [1]، ولعل بدايات إقامة مناطق متخصصة في التركيز على التطبيقات العلمية والمعرفية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تجربة إقامة حاضنات الأعمال منذ عام 1959 حيث وصل عددها إلى قرابة 20 حاضنة في الثمانينيات من القرن الماضي، وازداد ليبلغ قرابة 800 حاضنة مع نهاية عام 1999 .أ ما في فرنسا التي تعد تجربتها من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوربي والتي تعود إلى منتصف الثمانينيات فقد أُنشئت فيها قرابة 200 حاضنة مع نهاية القرن الماضي، مع العلم أن الحديقة التكنولوجية صوفيا التي تعدمن أقدم حدائق التكنولوجيا في فرنسا والأقدم في أوربا حيث (Antipolis Sophia) أنتيبوليس أقيمت عام 1969، قد ضمت حوالي 1164 شركة وظفت قرابة 20530 موظف بين مهندس وباحث وإداري مع نهاية عام . 2000 وفي الصين التي أجرت عملية تحول وإعادة هيكلة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي.

منذ عام 1985 بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد، ،فقد بدأت في عام 1988 في إعداد برنامج قومي مركزي يعرف ب" Torch " وتُشير الإحصائيات الى أن هذا

البرنامج الطموح قد أدى إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات من القرن الماضي، كما نجح في إقامة قرابة 465 حاضنة تكنولوجية حتى عام 2002 وصل عدد الشركات التي أُقيمت فيها إلى 20796 من الشركات التي تُنتج منتجات عالية التكنولوجيا، ويعمل فيها قرابة 2.51 .مليون شخص غالبيتهم من ذوي المؤهلات العالية[1].

مما سبق يمكن القول :إن التجارب التي مرت بها بعض من الدول المتقدمة و النامية في التوجه نحو اقتصاد المعرفة كانت غنية، مما يفتح المجال أمام المزيد من البحوث والمقالات المتخصصة عن تجربة كل دولة، وعن الخطط التي تم السير عليها للارتقاء على مدارج العلم والمعرفة.

من أهم المؤشرات التي تدل على توجه البلد نحو اقتصاد المعرفة، حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع النفقات

[1]/انظر د . محمد جمال درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، مرجع سابق، الصفحات،ص-ص-ص،٥٩،٥٨،٥٥.

[1]/ www . isesco.org.ma

الجارية والرأسمالية (في القطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تجري بطريقة منهجية بغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة . فكما نلاحظ في المقارنة التي تظهر بعض مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي بلغت % 3.5 في فنلندة في عام 2007، وهي الأعلى في مجموعة الدول المختارة، تلتها اليابان فكوريا الجنوبية فأيسلندة فالولايات المتحدة، في حين كانت الهند وتركيا وإيران وماليزيا الأقل، كما نرى أن عدد العاملين في مجال البحث والتطوير في فنلندة كان الأكبر حيث بلغ 7382 عامل لكل مليون نسمة في عام 2007 ،تلتها أيسلندة فسنغافورة، في حين كانت جنوب أفريقياة وماليزيا والهند الأقل بين مجموعة الدول المختارة، وهؤلاء العاملون هم المتخصصون المشتغلون بتكوين أو ابتكار معارف جديدة أو منتجات أو أدوات، أو عمليات، أو طرق، أو أنظمة– وإدارة المشاريع المعنية، ويشمل طلبة الدراسات العليا لدرجة الدكتوراه المشاركين في عملية البحث والتطوير .أما صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) وهي المنتجات ذات الكثافة العالية من حيث التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي،وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية.

فكما يبدو أن الصين صدرت قرابة 337 مليار دولار من صادرات التكنولوجيا في عام 2007، كما صدرت الولايات المتحدة 229 مليار دولار وألمانيا 156 مليار دولار واليابان قرابة 121 مليار دولار.

عد اقتصاد المعرفة هو النمط الاقتصادي السائد فيها من بين العشرين دولة التي شملها الجدول هي اثنتا عشرة دولة حققت أعلى المؤشرات تضم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكورية الجنوبية وسنغافورة.

أ ما بقية الدول فيمكننا عد أن اقتصادها بدأ يعتمد اعتماداً كبيراً على المعرفة، ومع ذلك فلا بد من ملاحظة القفزة التقنية الهائلة التي حققتها الصين خلال العشرين سنة الأخيرة بحيث أصبحت تنافس الدول المتقدمة على درجة الصدارة على المستوى الاقتصادي والمعرفي.

التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الدول العربية:

تعد السعودية ومصر من أوائل الدول العربية التي حاولت وضع خطط وطنية متكاملة تهدف إلى امتلاك العلم والمعرفة؛ وذلك بالاستفادة من تقنيات المعلومات .ففي عام 1990عقد المؤتمر الوطني الثاني عشر للحاسب الآلي في جامعة الملك سعود، واختير الموضوع الرئيسي للمؤتمر بعنوان "التخطيط للمجتمع المعلوماتي "عرض فيه العديد من الدراسات والبحوث التي تُبرز الخططوالتصورات المستقبلية عن الدور

المتوقع للجهات العامة والخاصة أن تقوم به في عملية الانتقال بالمملكة العربية السعودية إلى عصر المعلومات .وفي مصر بذلت العديد من الجهود في ذلك الاتجاه نتج عنها وضع الإطار العام للخطة القومية للمعلومات في مصر الذي عرِض ونوقِشَ في ندوة عقِد ت في عام 1997 ، بهدف التطوير السريع للموارد البشرية المصرية التي تستطيع التعامل وإنتاج تقنيات المعلومات والاستثمار فيها، وبناء البنية الأساسية اللازمة لذلك[1] ، ومع ذلك فيمكننا عد بداية الألفية الجديدة انطلاقة للتوجه الجدي للدول العربية نحو وضع استراتيجيات وخطط مستقبلية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات المعرفية في التنمية من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية.

فقد جاءت أهداف الألفية التي وضِعت في إطار الأمم المتحدة بحيث يجب تحقيقها بحلول عام 2015 والتي التزمت بها الدول المنضمة إليها ومن ضمنها الدول العربية، لتضع الخطوة الأولى نحو توجهها نحو الاعتماد على المنتجات المعرفية، ومن تلك الأهداف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تتضمن المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .كما تعهدت الدول العربية بالعمل نحو تحقيق مجتمع المعلومات من خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهي قمة لزعماء العالم بهدف تسخير إمكانات الثورة الرقمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة البشرية، وهي تمثل عملية تعددية حقيقية لأصحاب المصلحة الذين يشملون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهدف هذه القمة هو بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استخدام المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها، وتقاسمها ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين ، نوعية حياتهم .[1]وهو ما تعهد به ممثلو شعوب العالم في مرحلة تونس من القمة عام2005 بالالتزام ببناء مجتمع المعلومات الذي يتسنى فيه النفاذ للمعلومات والمعارف للجميع، واستعمالها

وتبادلها، والعمل على متابعة سد الفجوة الرقمية بين الدول3 أما على مستوى المنظمات العربية فقد حددت قرارات القمم العربية ومؤتمرات وزراء الاتصالات العرب الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات " بناء مجتمع المعلومات2007 - 2012التي أُقرت في قمة دمشق؛ وذلك ببناء مجتمع معلومات عربي متكامل من خلال تعظيم

[1]/ د . محمد جمال درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، مرجع سابق، الصفحات 70 ،66

[1]/ w.w.w.un.org

الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة صناعة عربية في هذا المجال لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من خلال خلق سوق تنافسي لمجتمع المعلومات العربي، وتطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنمية صناعة وخدمات المحتوى الرقمي العربي، وتحقيق النفاذ الشامل، وتحسين جودة الخدمات باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتنمية خدمات الحكومة الالكترونية، وبناء القدرات وتنميتها باستخدام التعليم والتدريب الالكتروني.

كما تدعم المنظمات الإقليمية التوجهات العربية مثل مجلس التعاون الخليجي الذي أقام مؤتمر الصناعات المعرفية وتقنيات النانو عام 2008 في الدوحة، جرت فيه مناقشة الصناعات المعرفية في دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات المستقبلية والخطط الاستراتيجية للصناعات المعرفية واستخدامات تقنية النانو، وتحديد خطة استراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف نشر الصناعات المعرفية فيها.

أما على الصعيد الوطني فقد بدأت الدول العربية بترجمة تلك التوجهات عن طريق البنية التشريعية والقانونية، وإقامة المراكز البحثية والتخصصية، وإنشاء المدن المعرفية و الحاضنات والحدائق التكنولوجية .ففي السعودية أُقيمت مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة التي تحظى بمكانة وأهمية اقتصادية خاصة، لأنَّها ستضع المملكة في مرتبة قيادية رائدة على مستوى العالم في الصناعات المعرفية، حيث تقدر تكلفة إنشاء هذه المدينة ب 25 مليار ريال، وستوفر 20 ألف وظيفة للمواطنين، وبهذا تكون أول مدينة من نوعها قائمة على الصناعات المعرفية في البلاد، ورابع مدينة اقتصادية ضمن خطة الهيئة العامة للاستثمار الهادفة إلى توطين رؤوس الأموال السعودية واجتذاب الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم، والإسهام في إحداث طفرة حضارية في المدينة المنورة.

أما في مصر فقد بدأت ترجمة التوجهات العملية من خلال التجربة المصرية للحاضنات التي جاءت على غرار التجربة الأمريكية؛ وذلك بإقامة هيئة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوي القومي، وذلك بالشكل الذي يضمن تعظيم وتنمية الموارد البشرية والأطر التي يمكن أن تقوم بإقامة هذه الحاضنات وإدارتها .لذا فقد تم تكوين الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال من نخبة من كبار رجال الأعمال وعدد من الوزراء السابقين وأصحاب الخبرات الطويلة في إقامة الشركات الناجحة وإدارتها، وتم إشهار الجمعية في يوليو عام 1995 ، بهدف دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة ومساندتهم في تصميم وتنفيذ آليات تسمح بتقديم الخدمات الاستشارية، والفنية والإدارية التمويلية والتسويقية لرواد الأعمال ومشروعاتهم، وذلك من أجل خلق وتوفير مناخ مناسب لنمو المشروعات الصغيرة . هذا فضلاً عن قيام وزارة الاتصالات والمعلومات بإقامة أولى الحاضنات؛ " Ideaveloper "

التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات في نهاية عام 2000 ، التي تسمى وذلك داخل القرية الذكية التي افتُتِحت في محافظة الجيزة[1].

وفي إطار السعي الاستراتيجي لحكومة دبي للدخول في مجال الصناعات المعرفية، أُنشِئَت مدينة دبي للإنترنت، بهدف جعل نصيب تلك الصناعات ما يقارب % 25 من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010، مستفيدة من موقعها الذي يتوسط العالم، ومن البيئة التشريعية والقانونية التي أرستها، ومن البنية التحتية والإنشائية المتطورة التي أقامتها، ومن الطلب المتنامي في المنطقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي أصبح سوقها السنوي يشكل قرابة 10 مليار دولار في منطقة دول الخليج العربي وحدها[2]، هذا فضلاً عن تجربة تونس والمغرب والبحرين وعمان التي قطعت شوطاً متقدماً على هذا الصعيد.

ولعل بدايات التجربة السورية في إحداث الحاضنات التكنولوجية تعود لإحداث المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في عام 1983 ، بهدف إعداد أطر مؤهلة للبحث العلمي والتقاني في جميع ميادين العلوم التطبيقية والتكنولوجيا لتسهم بفعالية في عملية التنمية العلمية والاقتصادية في القطر، يتألف المعهد من العديد من الأقسام كقسم المعلوميات، وقسم النظم الالكتروميكانيكية، وقسم الاتصالات، يقوم كلّ قسم من أقسام المعهد بنشاطاته البحثية من خلال مجموعات عملٍ متخصصة تتكون من باحثين ومهندسين وفنيين لتنفيذ البحوث التطبيقية .وتشمل نشاطات البحث والتطوير في المعهد أعمال التطوير الهندسي كتصميم البرمجيات الإدارية والمالية للمؤسسات العامة والمصارف، تصميم البرمجيات المساعدة في اتخاذ القرار، إنشاء الشبكات المعلوماتية، مشاريع المعالجة الحاسوبية للّغة العربية، مشاريع الطاقات المتجددة، وتهدف تلك النشاطات إلى الإسهام في تطوير البيئة التقانية محلّياً وعلى مستوى المنطقة، فضلاً عن الإسهام في تحفيز الصناعة المحلية .واستشراف احتياجاتها ومساعدتها في إدخال تقانات جديدة في أعمالها[3] كما جاء تأسيس الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية في عام 1989 ، وذلك بمبادرة من عدد من الأعضاء المؤسسين العاملين في مجال تقانة المعلومات والاتصالات في سورية، بداية توجه المجتمع الأهلي نحو تشكيل نواة الحاضنات التقانية . حيث أصبح عدد أعضاءها يزيد على 5595عضو عامل، و 7959 عضو مؤازر .تهدف الجمعية إلى نشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع السوري، كما تسعى إلى إدخال تقانة المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات الاقتصادية في سورية ؛ وإلى نشر الثقافة المعلوماتية عن

[1] / www . isesco.org.ma
[2] / www.dubaiinternetcity.com
[3] / www.hiast.edu.sy

طريق تنظيم مؤتمرات وندوات ومحاضرات ومعارض، فضلاً عن إنتاج برامج تلفزيونية وإصدار منشورات في مجال تقانة المعلومات . كما تعمل على الارتقاء بقطاع المعلوماتية والقطاعات المرتبطة به في سورية، وذلك من النواحي العلمية والتقنية والثقافية والمهنية، وصولاً إلى مجتمع المعرفة الرقمي . وقد تكللت جهود الجمعية بإقامة حاضنة لتقانة المعلومات والاتصالات في الجمعية وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب وعدد من الوزارت والهيئات والاتحادات والشركات السورية، أثمرت بتخريج ، " ESCWA "آسية .ثلاث شركات في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، واحتضان قرابة عشر شركات [1]بالعودة للمؤشرات التي تابعناها عن التوجه نحو اقتصاد المعرفة في البلدان العربية بحسب مصادر البنك الدولي نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير حسب البيانات المتوافرة لا تتجاوز 0.1 %من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والجزائر والكويت و % 0.2 في مصر و % 0.3 في السودان، وكانت الأعلى في المغرب% 0.6 ، وذلك في عام 2006أما الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير فكانوا 166 في الكويت، و 170في الجزائر، و 617 في مصر، 647 في المغرب، وكان الأعلى في تونس 1588باحث لكل مليون نسمة؛ وذلك في عام . 2007 أ ما الصادرات التكنولوجيا المتقدمة فلم تتجاوز 50 مليون دولار في سورية و 85 مليون دولار في مصر، و 121مليون دولار في السعودية، و 207 مليون دولار في الإمارات العربية المتحدة، ووصلت إلى647 مليون دولار في تونس، و 858 مليون دولار في المغرب وذلك في عام2007 [2]

نلاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير أقل من % 0.5 من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي توفرت عنها البيانات ما عدا المغرب، أ ما عدد العاملين في مجال البحث والتطوير فيقترب في كل من مصر والجزائر من عدد العاملين في كل من البرازيل وإيران وتركيا، ومع أن عدد العاملين في تونس أكبر من عدد العاملين في الصين كنسبة إلا أنه أقل بكثير من حيث العدد الإجمالي .تدلُّ المؤشرات السابقة على أنه لا يمكننا عد نمط اقتصاد المعرفة النشاط الاقتصادي السائد في أي من الدول العربية .وهنا يظهر التساؤل التالي هل تستطيع اقتصادات الدول العربية التحول من اقتصادات تعتمد على الزراعة والخدمات إلى اقتصادات تعتمد على المعرفة ؟.

فكما نعلم أن مجموعة من دول الخليج العربي كقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين حققت مستويات تنمية عالية حسب تقارير التنمية البشرية تفوق المستويات التي حققتها كل من الصين والهند والاتحاد الروسي والبرازيل لأن نصيب الفرد فيها

[1]/ w.w.w.scs.org.sy
[2]/ www.worldbank.org

من الناتج القومي الإجمالي عالٍ، فضلاً عن أن معظم الدول العربية تملك البنية التحتية اللازمة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي وتونس والمغرب، لأن نسبة مستخدمي الإنترنت وعدد مشتركي الهاتف المحمول لكل 100شخص جيدة، ونلاحظ ذلك من خلال مستخدمو الإنترنت ؛ 75 مستخدماً لكل 100شخص في الإمارات العربية و 53 في البحرين وعمان 51.5 والمغرب 41.3وذلك في عام 2009 ، أما عدد مشتركي الهاتف المحمول لكل 100 شخص فقد وصل إلى 167.4 في السعودية و 153.8 في الإمارات و 152.2 في ليبيا و 146.5 في الكويت و 146.4 في عمان في عام 2009أيضاً، وهو ما يضاهي نسبة المشتركين في الدول المتقدمة، كما وصل عدد المشتركين إلى 55.4 مليون مشترك في مصر و 44.9 مليون في السعودية و 32.7 مليون في الجزائر في عام 2009 ، وبما يقارب 266.5 مليون مشترك في الوطن العربي يدفعون قرابة 97 مليار دولار أجور مكالمات هاتفية سنوية بفرض دفع كل مشترك دولاراً واحداً يومياً فقط .مما يدلُّ على أن الدول العربية تستخدم استخداماً كبيراً المنتجات المعرفية .أما عن توافر الموارد الاقتصادية التي لا بد من توجيه جزء منها نحو الاستثمار في الصناعات المعرفية بشكل يوازي الموارد الموجهة للاستثمار في قطاعات الأبنية الشاهقة والسياحة والرياضة والترفيه، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 قرابة 1.7تريليون دولار أمريكي في عام 2009 وذلك بأسعار السوق الجارية، كان نصيب قطاعات الإنتاج السلعي قرابة 900 مليار دولار منها قرابة 0.5 تريليون دولار صناعات استخراجية، والباقي تقاسمتها قطاعات الخدمات الإنتاجية بقرابة 400 مليار وقطاعات الخدمات الاجتماعية بقرابة360 مليار دولار . 1 نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في السعودية بلغ قرابة 369مليار دولار في عام 2009 وفي الإمارات قرابة 226 مليار دولار وقرابة 188 مليار دولار في مصر قرابة 140 مليار دولار في الجزائر وفي العراق قرابة 100 مليار وقطر قرابة 98 مليار دولار .إن توجيه وقرابة 100 مليار دولار من الناتج الإجمالي العربي، أي ما يعادل قرابة 5% منه، نحو

استثمارات معرفية تكفي لإنشاء مدينة معرفية توازي وادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو المبلغ نفسه المتوقع استثماره في قطاع الرياضة خلال العشر سنوات القادمة في إحدى الدول العربية، ناهيك عن حجم الاستثمارات العربية الموظفة في خارج الوطن العربي التي تقارب حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وعليه يمكننا القول :إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد ذو خصائص ومؤشرات محددة، وإن الدول العربية قادرة بمواردها المتوافرة على التوجه نحوه.

النتائج: -

أ – إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات، حيث تُشكل المعرفة حجر الأساس فيه والعنصر الأهم من عناصر الإنتا.

ب – بدأت الدول المتقدمة بتوجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة منذ أربعة عقود من الزمن، أما الدول النامية الصاعدة فقد جاء توجهها إليه منذ ربع قرن، وذلك من خلال خطط استراتيجية وطنية ذات أهداف زمنية محددة.

ج - بدأت الدول العربية بإعداد الخطط الجدية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ عشر سنوات مع انتشار استخدام المنتجات المعرفية فيها انتشاراً واسعاً.

د – بلغت نسبة الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية مستوى أعلى من نسبة العاملين في بعض الدول النامية الصاعدة

ه - مع أن بعض الدول العربية قد حققت مستويات تنمية بشرية أعلى من بعض الدول النامية الصاعدة إلا أنه لا يمكن عد النشاط الاقتصادي فيها يعتمد على المعرفة.

و – تمتلك البلدان العربية الموارد الكافية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة فيما إذا استطاعت توجيه جزء من الموارد التي تُستَخدم في مشاريع الأبنية الشاهقة والسياحة والترفيه والرياضة من أجل ذلك.

مقترحات:-

أ – وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ب – توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات المعرفية بما يوازي حجم الموارد الموجهة نحو الاستثمارات في قطاعات البناء والسياحة والرياضة والترفيه.

ج - دعم البحث العلمي والباحثين في مجال التقنيات المعرفية وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي بحيث يشكل نسبة جيدة من الناتج القومي الإجمالي.

د – الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة في هذا المجال والتعاون معها على المستوى المعرفي والتقني.

ه - الاستفادة من السوق العربية الواسعة لتسويق المنتجات المعرفية التي ستُنَتج ومن سوق الدول النامية التي لايزال حجم انتشار المنتجات المعرفية فيها منخفضاً.

أظهرت النتائج والمقترحات أننا– نحن العرب - نمتلك الموارد والإمكانيات والكفاءات اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه اقتصادياتنا، مما يدفعنا للتركيز على بعض التحديات، وإمكانية مواجهتها في إطار اقتصاد المعرفة في البحوث القادمة.

بناء قدرات المرأة

المبحث الاول: تعريفات القدرات

تعريف القدرات:-

قدرات فطرية أو مكتسبة للقيام بأعمال معينة يدوية أو عقلية وهناك قدرات خاصة مرتبطة بنوع المهنة مثالاً على ذلك سمات العاملين فى إدارة الموارد البشرية وقدرات عامة تتطلبه معظم الوظائف أو تمارس فى الحياة العامة مثل السلوك(حبيب الصحاف،١٩٩٧،٩٢):-

١/ السلوك هو مجموعة من الافعال التى يقوم بها الفرد فى ظل مواقف وظروف ما يحاول بها تحقيق أهدافه وغاياته والسلوك له انواع :-

أ- **سلوك إرادى:-**

عبارة عن السلوك الذى ينتج عن الفرد برغبته أو بشعوره من اجل الوصول لغرض محدد والسلوك الارادى له سبب وله هدف يسعى لتحقيقه.

ب- **سلوك لا إرادى:-**

وهو عبارة عن سلوك الى يقوم به الفرد استجابة لدافع فطري كالخوف أو الانفعال أو حب التملك ،وقد يطلق عليه السلوك الغريزى أو الآلي أو الفطري أو رد الفعل.

ج - **سلوك فردي** :-

هو السلوك الذى يصدر من فرد محدد استجابة إلى مواقف ومؤثرات متعددة يتعرض لها فى كل لحظة فى حياته وتختلف استجابة كل فرد للمؤثرات عن باقى الافراد.

د-**سلوك جماعى:-**

هو اتفاق مجموعة من الافراد على نمط سلوك معين يلتزمون به ويخضعون له، والذى قد يخالف ما يتعارف عليه باقى افراد المنظمة أو المجتمع من سلوكيات.

ه-**السلوك التنظيمى** :-

هو يقصد به سلوك الافراد داخل المنظمة وتتم دراسة هذا السلوك باعتبار أن المنظمات تتكون من تجمعات إنسانية، ويتأثر سلوك الافراد بعوامل متشابكة ومتداخلة تجعلهم يتخذون سلوك معيناً.

مفهوم القدرات:-

اختلف الباحثون فيما بينهم فى وضع تعريف محدد للقدرات فمنهم من عرفها بانها قدرة الفرد على نقل المعرفة الكامنة داخله وانتاج معرفة جديدة تظهر بصورة منتجات وعمليات فيها نوع من الجدة والتفرد فى حين اشار البعض الاخر الى أن القدرة هى مهارة من مهارات التفكير الابداعى تجعل الفرد اكثر حساً للمشكلات وجوانب النقص والتغيرات فى مجال المعرفة ، والبحث عن الحلول والتنبؤ وصياغة الفرضيات واختبارها وتعديلها من أجل التوصل إلى نتائج جديدة يستطيع الفرد نقلها

للاخرين[1] كما يرى الباحث ان القدرة نوع من الذكاء فى التعامل مع الاخرين بكل مستوياتهم الابداعية.

المبحث الثاني: انواع القدرات-

أهم أنواع القدرات:-

١/ الطلاقة الفكرية:-

هى عبارة عن بنك للابداع ويعنى القدرة على توليد اكبر عدد ممكن من الافكار او الاستجابات المناسبة تجاه مشكلة اومثيرمعين فى فترة زمنية محددة.

٢/ المرونة الفكرية:-

هى تشير الى القدرة على توليد أفكار متنوعة ليست من الافكار المتوقعة عادة او تحويل مسار التفكيرمع تغيرالمثير او متطلبات الموقف.

٣/ الحساسية للمشكلات:-

هى تعنى قدرة المرأة على ادراك المشكلات والازمات فى المواقف المختلفة اكثر من غيرها والتحديد الدقيق لابعاد هذه المشكلة واستيعاب الاثار المترتبة عليها برؤية واضحة تمكنها من تحديد نواحى القصور وتلافيها وتدعيم الايجابيات وذلك لفهمها العميق بطبيعة المشكلة مدار البحث.

٤/ الاصالة:-

هى تشير الى القدرة على انتاج استجابات اصلية او قليلة التكرار داخل الجماعة التى تنتمى اليها المرأة، وتشمل الاصالة على ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل فى الاستجابة الشائعة والاستجابة البعيدة والاستجابة الماهرة.

٥/ قبول المخاطرة:-

هى تعنى مدى شجاعة المرأة فى تعريض نفسها للفشل اوالنقد وتقديم تخمينات تحت ظروف غامضة ،واخذ زمام المبادرة فى تبنى الافكار و الاساليب الجديدة مع الاستعداد التام لتحمل المخاطر، والمسؤوليات المترتبة على الفشل الذى قد ينتج عن الاعمال التى تقوم بها.

عوامل المقدرة:-

هى عبارة عن مجموع المهارات الفنية و الذكائية والذهنية والجسدية التى اكتسبتها المرأة من خلال التعليم والتدريب والخبرة فى العمل والحياة ككل وهى تشكل عوامل المقدرة لديها.

---

[1]/ د.رقيا قاسم البدارين& د. محمد نور صالح الجداية& دزياد صالح العمري، مجلة رؤي اقتصادية، العدد السابع ديسمبر ،٢٠١٤م.

عوامل الرغبة:-

مجموعة من العوامل التي تشكل الحالة النفسية للمرأة من القيم و السمات الشخصية و الروح المعنوية و الرضا و الاتزان والنضوج والرغبات والحاجات التي تحدد عوامل الرغبة في اداء المرأة.

استعداد و قابلية:-

قدرة المرأة علي الوصول الي درجة من الكفاءة في العمل عن طريق التدريب ، و هو ايضا يعني السرعة المتوقعة للتعلم او كسب مهارة معينة .

القوة :-

موقف يستطيع فيه الفرد ان يجعل فردا اخر يفعل شيئا لم يكن ليفعله ، و يمكن استخدامها في مجال العمل بأساليب و مواقف عدة .

قوة الشخصية :-

القوة التابعة من امتلاك الفرد لسمات شخصية قوية يخضع لها كل من لا يملك مثل هذه السمات، و يستطيع الرئيس من خلال هذه السمات فرض شخصيته على مرؤوسيه.

الشخصية :-

مجموعة الصفات التي تميز الفرد عن غيره ، و تحدد له دوره في جماعته و مجتمعه ، و هي تركيبة معقدة تتكون من تفاعل هذه الصفات و تحركها او تغيرها [1].

قوة المنصب : -

يقصد بها القوة القانونية التي تنشأ نتيجة لشغل المرأة منصبا رئاسياً او قيادياً يعطيها بصورة تلقائية قوة سيطرة عالية على من يعمل تحت امرتها .

قوة المعرفة :-

القوة التي يمتلكها أصحاب العلم و الخبرة ، و تفرض المعرفة في هذه الحالة قوتها على الآخرين و احترامهم لها ، و يسهل على الرئيسة من خلالها قيادة مرؤوسيها.

الجهل :-

عكس المعرفة، والجهل لا يمكن اثباته الا من خلال الأخطاء المنحرفة التي تقوم بها المرأة بالمقارنة بما يعتقد به العموم .

الثقة :-

ثقة المرأة بنفسها و قدراتها و امكاناتها ، و ثقة رؤسائها بها ، والتي تتمثل في منحها الاستقلالية في العمل و حرية اتخاذ القرار في حدود مسؤولياتها .

[1] / حبيب الصحاف،،ص،١٩٩٧،٩٣ م.

العبقرية :-

يقصد بها انفلات المرأة الفكري بإنجازات تتعدى الزمان المكان الذي تعيش فيه .

الابداع :-

ايجاد طرق جديدة في العمل أو أفكار حديثة في حل المشاكل ، تؤدي الى زيادة كفاءة العمل و قدرات المرأة.

بيئة الابداع :-

فلسفة المنظمة والأفكار والمبادئ و القوانين ونظم التحفيز وغيرها التي تهيئ جوو بيئة الابداع و التفكير الخلاق في العمل، والتي تسمح للطاقات البشرية المميزة كالمبادرة والابتكار أوالمثابرة والعمل الجادو غيرها من الظهور، و أن يكون لها دور في إنجاز الأعمال و تحقيق أهداف المنظمة .

الإبتكار:-

خلق وتوليد أفكارلم يتطرق لها أحد من قبل ، ويعتمد الإبتكار على مواهب المرأة أكثر من اعتمادها على إيحاءات و مؤثرات خارجية ،وهى تساهم في تطوير العمل وتحسين أساليب أداء.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تتمثل في التي:

- بناء قدرات المرأة عن طريق التعليم – التدريب -رفع الوعي- – التوظيف- الاستيعاب يؤدي الي زيادة دخل المرأة وتخفيف معدل .الفقر وسط الاسرة.
- بناء قدرات المرأة عن طريق التمويل– البناء المؤسسي– الادوات .-.المعينة يؤدي الي زيادة دخل المرأة
- فقر المرأة يعكس الاثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية السالبة-. التي تؤدي الي عدم توفر الامن والسلم الاقتصادي والاجتماعي و.النفسي عن المرأة.
- -بناء قدرات المرأة ورفع مهاراتها الفنية يؤدي الي تخفيف حدة فقر عند المرأة.
- -الزيادة في نسبة تعليم البنات وتوفير فرص التدريب يحسن من دخل الاسرة ويقليل من حدة فقرها. .
- -الفقر يؤدي الي عدم مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية وإتخاذ القرار والحرمان من الحقوق الانسانية.

أهم التوصيات بناءاً علي النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

- تفعيل وتحسين المناهج التعليمية كما ونوعا ونشر الوعي المعرفي لخصوصية الدور الذي تلعبة المرأة لضمان مساهمتها إقتصاديا وإجتماعيا.
- توعية وتدريب المرأة في المجالات التي تساعدها في زيادة دخل الاسرة.

- أهمية عنصر مشاركة المرأة كاصل من اصول تحقيق التنمية في وضع السياسات وإتخاذ القرارات.
- .تفعيل دور اقتصاد المعرفة بالمؤسسات التي تعمل بها المرأة لتقليل المعاناة عن الاسر.
- زيادة المؤسسات المتخصصة التي تعمل في إجتساس الفقر من جزوره.
تأسيس بنك خاص بالمرأة.
- الاستفادة من ايجابية اقتصاد المعرفة فى النمو والتطور والتنمية وبناء القدرات وزيادة المعرفة والابداع ورفع كفاءة التحاور وزيادة الوعى فى التعامل مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمهارات عالية ونشر الثقافة والتمسك بالقييم والاخلاق والبعد عن الاجرام.

المراجع والمصادر:-

فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان ، ص ص8 -٩.، 2007.

ربحي مصطفى عليان :إدارة المعرفة، الطبعة1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الآردن، ص،٢٠٠٨،٥.

بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9مارس 2004 .

أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات والبحوث للدول النامية، القاهرة، ص ،٢١، ٢٠٠٦.

خضر مصباح إسماعيل طيطي، إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول ، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الآردن، ، ص،٢٦، ٢٠١٠ .

نظر عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي،المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سابق، ص16.

انظر ربحي مطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص،١٨٧ ،٢٠١٠.

منى مؤتمن،دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي،رسالة المعلم، مج 43، ع1 ،عمان،الأردن ،ص،٢٠٠٤،١٢.

عبد الرحمن الهاشمي و فائزة محمد العزاوي،المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سابق، ص27 .

انظر نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسية، العدد3 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية .الآسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 38،2004.

علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، المملكة .العربية السعودية ، ص،6، 2009.

انظر د . محمد جمال درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، مرجع سابق، الصفحات،ص-ص-ص،٥٩،٥٨،٥٥.

محمد جمال درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، مرجع سابق، الصفحات 66،70.

د.رقيا قاسم البدارين& د. محمد نور صالح الجداية& دزياد صالح العمري، مجلة رؤي اقتصادية، العدد السابع ديسمبر ،٢٠١٤م.

٥١/ حبيب الصحاف،،ص،١٩٩٧،٩٣ م.

w.w.w.un.org

www . isesco.org.ma

[1]www.dubaiinternetcity.com

www.hiast.edu.sy

w.w.w.scs.org.sy

www.worldbank.org

www . answers.com

Thomas H Davenport, Laurence Prusak : Working Knowledge, How Organisations Manage ;What They Know,Harvard business school press, 2000, usa, p : 03